منظمة التعاون الإسلامي

OIC/EX-COM /2016/FC.

البيان الختامي

للاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية على المستوى الوزاري

لبحث الوضع في سوريا في ظل تطورات الأوضاع المأساوية

في مدينة حلب

وذلك يوم الخميس الموافق 22 ديسمبر 2016

البيان الختامي للاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية على المستوى الوزاري
لبحث الوضع في سوريا في ظل تطورات الأوضاع المأساوية في مدينة حلب
وذلك يوم الخميس الموافق 22 ديسمبر 2016

1. عقدت اللجنة التنفيذية على المستوى الوزاري اجتماعًا طارئًا بتاريخ 22 ديسمبر 2016 في مقرّ الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدّة بناءً على طلب دولة الكويت لبحث الوضع في سوريا في ظل تطورات الأوضاع المأساوية في مدينة حلب.

2. جدّد الاجتماع التزام الدول الأعضاء في المنظمة بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها السياسية وسلامة أراضيها.

3. استذكر الاجتماع القرارات والبيانات الصادرة عن المنظمة بشأن سوريا على مستوى القمة ومجلس وزراء الخارجية وآخرها القمة الإسلامية في إسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و15 أبريل 2016، والدورة الثانية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في مدينة الكويت بدولة الكويت يومي 27 و28 مايو 2015، والدورة الثالثة والأربعون للمجلس التي عقدت في طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي 18 و19 أكتوبر 2016.

4. أعرب الاجتماع عن بالغ قلقه من التطورات المأساوية الخطيرة التي تشهدها مدينة حلب وريفها جراء العدوان السافر الذي يشنه النظام السوري وحلفاؤه ضد المدنيين العزل وما خلفه من ضحايا وتدمير المدينة ومقدراتها وإرثها الإنساني والحضاري.

5. جدد الاجتماع إدانته للنظام السوري وحلفائه لاستمرارهم في القيام بعمليات عسكرية إجرامية وتعسفية، واستخدامهم القصف الجوي بالبراميل المتفجرة والمواد الحارقة والأسلحة المحرمة دولياً على المناطق السكنية.

6. رفض الاجتماع وأدان بشكل قاطع كافة السياسات القصرية التي ينتهجها النظام السوري لتركيع شعبه عبر الحصار والتجويع والترهيب في حلب وبقية المناطق المحاصرة باعتبار هذه الجرائم

والمجازر جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية، وانتهاكات خطيرة للمواثيق والأحكام الدولية الخاصة بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بشأن ضرورة حماية المدنيين في زمن الحروب، وهو ما يستوجب معاقبة مرتكبيها وإقرار محاكمتهم.

7. جدد الاجتماع التأكيد على إيجاد حل سياسي للأزمة السورية باستئناف المفاوضات برعاية الأمم المتحدة وفي إطار بيان جنيف (1) لعام 2012 وقرار مجلس الأمن رقم 2254 باعتبارهما المرجعية الوحيدة للمفاوضات وبمشاركة ممثّلي المعارضة السّوريّة والنظام السوري. ورحب الاجتماع بنية السيد ستيفان دميستورا، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، استئناف المفاوضات المباشرة بين النظام والمعارضة في 8 فبراير 2017. وأخذ الاجتماع علما بالبيان المشترك لوزراء خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والاتحاد الروسي، والجمهورية التركية حول الخطوات المتفق عليها لإحياء العملية السياسية لإنهاء الصراع في سوريا، والصادر في موسكو في 20 ديسمبر 2016.

8. رحّب الاجتماع باعتماد مجلس الأمن بالإجماع لقراره رقم 2328 (2016) الذي يطالب بإتاحة وصول آمن وفوري ودون عوائق للمراقبين الدوليين في مدينة حلب والتأكيد أن عملية إجلاء المدنيين يجب أن تكون طوعية ونحو الجهة التي يختارونها، وأنه يجب تقديم الحماية لكلّ المدنيين الذين يختارون الإجلاء أو أجبروا على ذلك، وكذلك لأولئك الذين اختاروا البقاء. وأكّد الاجتماع ضرورة تمكين اللاجئين والنازحين من العودة إلى ديارهم حال انتهاء النزاع مع التشديد على الرفض الكامل لأية إجراءات ينتهجها النظام السوري وحلفائه تهدف إلى إحداث تغييرات في التركيبة السكانية وفرض واقع سكاني جديد في مدينة حلب أو غيرها من المدن التي يجري تفريغها.

9. طالب الاجتماع مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة تحمّل مسؤولياتهما المنصوص عليها في ميثاق المنظمة للحفاظ على سلامة المدنيين وحمايتهم وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصِّلة بشأن الوضع في سوريا، والتي دعت إلى تنفيذ وقف إطلاق النار، وإنهاء العمليات العدائية، ورفع الحصار عن المدنيين المحاصرين، وتوفير الحماية لهم، وتوفير ممرات آمنة لهم وللأطفال والنساء وللمرضى والمصابين، والسماح

بإجلائهم إلى مناطق آمنة. ودعت هذه القرارات كذلك إلى بتقديم المساعدات الإنسانية لسكان المناطق المحاصرة في حلب وفي بقيّة الأراضي السورية.

10. طالب الاجتماع بالإنهاء الفوري والآمن لعمليات الإجلاء في حلب من خلال ترتيب وقف إطلاق النار القائم وشدد على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبمرونة ودون عوائق. وشدد الاجتماع على أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق النظام السوري، طبقا للقانون الدولي الإنساني، في حماية جميع المدنيين وجميع الذين يختارون البقاء جفي حلب. وشدد الاجتماع على ضرورة رصد الأمم المتحدة وآلياتها لترتيبات وقف إطلاق النار والإشراف عليها بين النظام والمعارضة.

11. أكد الاجتماع التزامه الثابت بحل أي صراع بالطرق السلمية والسياسة والدبلوماسية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية، وأكد على الأهمية الخاصة التي يكتسيها القانون الإنساني الذي يحمل المسؤولية على الأطراف المتحاربة كافة في ضمان الحقوق الأساسية للسكان المدنيين، وفي مقدمتها حقهم في الحياة.

12. جدّد الاجتماع إدانة منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء الإرهاب بكافّة أشكاله وصوره والعزم على مكافحته واجتثاثه من جذوره، وشدّد على أهمية التعاون الدولي لمجابهة الإرهاب والتطرّف العنيف، وخاصّة في سوريا. كما أدان الاجتماع الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الانسان والقانون الدوليّ الإنساني، وكذلك الجرائم الإرهابية الفظيعة التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية الإجرامية "داعش" و"جبهة النصرة" في سوريا. وجدد الاجتماع عزمه مواصلة حربه ضد داعش وجبهة النصرة، وأكد موقفه المشترك ضد أي تحركات وأجندات أحادية الجانب لأي جماعة تستهدف سلامة أراضي سوريا ووحدتها السياسية. كما دعا إلى خروج فوري وغير مشروط لجميع الإرهابيين الأجانب والميليشيات الخارجية في سوريا.

13. دعا الاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إبقاء المسألة قيد نظرها وعقد اجتماع عاجل على أساس مبدأ "الاتّحاد من أجل السلام" في حال استمرار هجمات النظام السوري و/أو داعميه ضدّ الشعب السوري.

14. دعا الاجتماع إلى ضرورة الإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين السّوريين في كافّة أرجاء سوريا بلا عوائق. كما حثّ الاجتماع الدول الأعضاء بالمنظمة وهيئات المجتمع المدني العاملة في المجال الإنساني على تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى اللاجئين والنّازحين السّوريين في سوريا وفي جميع الدول التي تستضيف هؤلاء اللاجئين.

15. ناشد الاجتماع الدّول والمؤسسات الدولية المانحة للتبرع بسخاء مساندة للضحايا والأبرياء من اللاجئين والنازحين السوريين في الداخل السوري وفي الدول التي تستضيفهم.

16. طلب الاجتماع من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة اتصالاته مع جميع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بالوضع في سوريا، بما فيها الدّول الأعضاء بمجلس الأمن، للعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وخاصّة القرار 2254 والقرار رقم 2328 (2016) وتبنّي قرار جديد يقرّ وقف الأعمال العسكرية في كافّة الأراضي السورية. كما طالبه بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامة، والدول الأعضاء في مجلس الأمن بنتائج هذا الاجتماع.

17. طالب الاجتماع مجلس الأمن والأطراف الفاعلة بفرض وقف لإطلاق نار إنساني فوريّ ودائم في حلب والمناطق المحاصرة الأخرى في سوريا لتمكين العاملين في مجال العمل الإنساني من تقديم الإغاثة الإنسانية لسكّان هذه المناطق.